



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دورية "حِكمة" للإدارة والسياسات العامة
- عدد خاص / ورشة عمل: 18-19 شباط / فبراير 2024

إدارة مخاطر الكوارث والطوارئ
وحوكمة السياسات العامة المرتبطة بها
في البلدان العربية

ورقة مرجعية

لم يكن ما شهدته مدن الساحل الشرقي في ليبيا من إعصار مدمر، أو ذلك الزلزال العنيف الذي ضرب مناطق عدة من المغرب، ظاهرةً جديدة. فمثل هذه الكوارث وما تُخلفه من ضحايا كُثر بات أمرًا متكررًا، وقد عانت بلدان عربية عديدة أثر كوارث مماثلة خلال الأعوام الماضية، على نحو زاد من المعاناة التي تعانيها أصلًا تلك البلدان، سواء بسبب مظاهر عدم الاستقرار السياسي أو نتيجة للحروب أو تداعيات الأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، شهدت سورية وتركيا زلزالاً مدمرًا في مطلع شباط/ فبراير 2023، أودى بحياة عشرات الآلاف، وعانت الجزائر تصاعد حرائق الغابات في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وكانت قد سبقتها لبنان وفلسطين في هذه المعاناة، في حين جرفت السيول مناطق عديدة في السودان واليمن والسعودية ومصر، فضلًا عن تزايد معدلات التصحر والجفاف في العراق وسورية ومصر والسودان وجيبوتي وموريتانيا على نحو غير مسبوق، وكذلك هددت موجات الجراد الزراعات في عدة دول. علاوة على ما خلفته جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من آثار ما زالت تنعكس على الاقتصاد في عديد من البلدان العربية.

ليست الكوارث الطبيعية، من عواصف وفيضانات وزلازل وبراكين، أمورًا مستحدثة، وإنما هي ظواهر طبيعية، قديمة قدم الأرض نفسها، ويحتاج التعامل معها إلى نظم وسياسات طوارئ تحدّ من آثارها، وتتحسب لها، مثلها في ذلك مثل مظاهر الطوارئ الأخرى التي تواجهها المجتمعات وتمثّل خطرًا فوريًا يحتاج إلى إدارة آثاره ومنع تفاقمها. وعلى الرغم من شيوع التخطيط للطوارئ البيئية في البلدان العربية، فإن سياسات مواجهة مخاطر الزلازل والسيول والجفاف والحرائق هناك شابها الكثير من أوجه القصور. وعمومًا، هناك ظاهرتان تتسببان في تفاقم أثر المخاطر المترتبة على الكوارث، هما: التغير المناخي وأنماط النشاط البشري غير المستديم للموارد البيئية والمهدر لها؛ وطرق الحكم والإدارة وما يتعلق بها من سياسات توزيع الثروة والخدمات العامة وآثارها المجتمعية.

لقد بدت آثار واضحة لتحولات مناخية حادة في العقود الأخيرة تُعزى إلى انبعاثات الغازات المضرة بالغلاف الجوي، وكثير منها ناجم عن استخدام الوقود الأحفوري، كالفحم والنفط والغاز، في توليد الطاقة والتدفئة والتبريد، وفي استخدام وسائل النقل كالسيارات والشاحنات والطائرات والسفن، وكذلك في الصناعات التحويلية كالحديد والصلب والإسمنت والإلكترونيات، وصناعات ملوثة عديدة على رأسها صناعة البلاستيك وغيرها. ولا ينفصل هذا الأمر عن تدمير الغابات وقطع الأشجار وإضعاف وسائل الطبيعة لموازنة أثر الانبعاثات الغازية الضارة.

ساهمت هذه الانبعاثات في حدوث العديد من الكوارث والظواهر السلبية، منها: ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، وانتشار حرائق الغابات، وارتفاع مستوى المياه في البحار والمحيطات وتهديد المدن الساحلية والجزرية، وتهديد الحياة البحرية والشعاب المرجانية، وفقدان الأنواع وخطر الانقراض على الأرض وفي المحيطات، واشتداد الرياح والأعاصير، وانتشار العواصف الرملية والترابية المدمرة، وتوسيع مساحة الصحاري وتقليل المساحة القابلة للزراعة، وتفاقم مخاطر الجفاف ومشكلة نقص المياه. وقد تراكمت التقارير⁽¹⁾ المحذرة من الأثر العابر للحدود لمثل هذه الكوارث، وما يخلفه الكثير منها من خسائر بشرية ومادية مباشرة كالوفيات، وفقدان الموارد، إلى جانب الآثار غير المباشرة كالفقر، وندرة الغذاء وما يصحبها من تداعيات؛ أقلها ارتفاع الأسعار، وأفدحها التعرض للمجاعات، وبينهما انتشار أمراض سوء التغذية وارتفاع معدلات الجوع. هذا فضلًا عن جرف الأحياء الفقيرة وتدمير البيوت وانقطاع سبل العيش، وكذلك انخفاض غلة المحاصيل وتراجع الثروات الحيوانية. لقد باتت المجتمعات أمام تحدي مواجهة موجات من التهجير القسري بسبب بعض هذه الكوارث، ما يشكّل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا، فضلًا عما يعانيه من يتعرضون لمثل هذه المحن من ضغوط على صحتهم

1 ينظر على سبيل المثال التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة (https://www.un.org/en/climatechange/reports)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (https://www.unep.org/publications-data)، وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (https://www.ipcc.ch/reports)، والاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (https://www.iucn.org/resources)، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية.

النفسية والجسدية، في أوضاع يحوطها أساساً فقر الأنظمة الصحية، وتواضع قدرتها على مواجهة مثل هذه التدايعات. تشير الإحصائيات إلى أن الأسباب المتصلة بالبيئة تؤدي بحياة نحو 13 مليون شخص كل عام⁽²⁾، وأن نحو 1.7 مليون طفل دون سن الخامسة يقون حتفهم سنوياً بسبب المخاطر البيئية⁽³⁾، في حين ارتفع عدد المشردين بسبب الكوارث المرتبطة بتغير المناخ إلى 21.5 مليون نسمة منذ عام 2010⁽⁴⁾.

تتضاعف تدايعات الكوارث البيئية في البلدان العربية، وفي مثيلاتها من بلدان الجنوب التي تتشابه أوضاعها معها؛ وذلك ليس بسبب تلك التحولات المناخية فحسب، بل أيضاً بسبب تخلف نظم الإدارة العامة واستراتيجيات التعامل مع مخاطر الكوارث والطوارئ، وكذلك بسبب السياسات النيوليبرالية المجحفة، وما يصحبها من ظواهر مثل سوء توزيع الثروة وعدم العدالة في توزيع الخدمات العامة، فضلاً عن غياب معايير الحوكمة بوجه عام، وضعف حكم القانون، وغياب الرقابة والمساءلة، وانتشار الفساد، وانحسار المشاركة السياسية والمجتمعية. ويشتد الحال أكثر حين يتغول دور المؤسسات الأمنية والعسكرية في أثناء الأزمات والطوارئ. وأشد المتضررين من هذه الظواهر هم الفقراء والفئات الضعيفة واللاجئون الفارون من الدول الأكثر ضعفاً والأقل استعداداً لمواجهة هذه الآثار السلبية.

وفي ضوء إلحاح هذا الموضوع، تطرح دورية **حكمة للإدارة والسياسات العامة** ملفاً خاصاً بعنوان: «إدارة مخاطر الكوارث والطوارئ وحوكمة السياسات المتعلقة بها»، وتدعو الباحثين المختصين والمهتمين إلى المشاركة ببحوث، وترحب خاصة بدراسات الحالة المعمقة والدراسات المقارنة وأوراق السياسات وأوراق تقييم مداخل التطوير والإصلاح وأفضل الممارسات، وذلك فيما يتصل بالجوانب النظرية والاتجاهات البحثية الحديثة في مجال إدارة مخاطر الكوارث البيئية وحوكمة السياسات المرتبطة بها، والأطر الدستورية والقانونية والتشريعية والتنفيذية لإدارة هذه المخاطر في البلدان العربية، وتقييم الخطط والسياسات العربية في مجال مواجهة مخاطر الكوارث البيئية، وقضايا تفاعلات المجتمع والدولة في سياق الطوارئ وما يتصل بها من مشكلات، وتقييم استراتيجيات التعاون الدولي (الإقليمي والدولي) في مجال مواجهة مخاطر الكوارث.

ومن الموضوعات التي يمكن البحث فيها:

- الجوانب النظرية والمفاهيمية والاتجاهات البحثية الجديدة في مجال إدارة مخاطر الكوارث وحوكمة السياسات المرتبطة بها.
- أنماط الإدارة المختلفة بحسب نوع الكارثة مثل: إدارة حرائق الغابات، وإدارة مخاطر الفيضانات، وإدارة عمليات الإنقاذ في أعقاب الزلازل.
- خطط ومناهج التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية وتقييمها في البلدان العربية، بما يشمل الخطط الفنية والمالية وتدبير التمويل والتعاون الدولي والمعونات وغيرها. وكذلك تقييم الاستعدادات وقياس فاعلية النظم وكفاية الموارد والبيانات والتحليلات، وتحسين الاستجابة السريعة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في توقع الكوارث وإدارتها، والتقييم الدوري من أجل التطوير المستمر.
- تأثير حالات الكوارث والطوارئ على الأنشطة الحكومية ولماذا يجب على الإدارة العامة التخطيط والاستعداد لهذه الحالات.

2 "Over 13 million Deaths each Year Due to Preventable Environmental Causes - UN report," *UN News*, 15/6/2006, accessed on 20/9/2023, at: <https://bit.ly/3ZvS0dC>

3 "منظمة الصحة العالمية: وفاة 1.7 مليون طفل سنوياً بسبب البيئة الملوثة"، الأمم المتحدة، 2017/3/6، شوهد في 2023/9/20، <https://shorturl.at/pAY46>

4 Tetsuji Ida, "Climate Refugees: The World's Forgotten Victims," *Climate Champions*, 21/6/62021, accessed on 20/9/2023, at: <https://bit.ly/3PrkRuj>

- مناهج تحديد المخاطر وأولويات المواجهة وما يتصل بها من قضايا، وتقييم نوعية أنظمة الإنذار المبكر للكوارث وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والتحليلات التنبؤية وغيرها مما يطبق في البلدان العربية.
- القيادة واتخاذ القرارات وقت الأزمات والطوارئ، وهل هناك هياكل حكومية محددة لاتخاذ القرارات في حالات الطوارئ.
- التخطيط الحضري وتصميم المدن للصمود في وجه الكوارث، وسبل تحديث البنى التحتية الحضرية القائمة.
- التدريب وبناء القدرات والتطوير المهني وتمارين المحاكاة والبرامج التوعوية والتثقيفية للجمهور، وتعزيز أساليب المشاركة المجتمعية في إدارة الكوارث وفي أوقات الطوارئ وتجاربها، وإدارة مساهمات المتطوعين وتنسيقها.
- الاعتبارات القانونية والأخلاقية وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية في إدارة مخاطر الكوارث والأزمات، وضمانات عدم التمييز أو الإقصاء خلال الاستجابة للطوارئ والمخاطر البيئية.
- التواصل أثناء إدارة مخاطر الكوارث والأزمات واستخدام التكنولوجيا وسبل التعامل مع المعلومات الخاطئة والشائعات.
- إدارة طوارئ الصحة العامة كالتأهب للأوبئة والأمراض المعدية وتداعيات الكوارث الطبيعية والاستجابة لها، والدعم النفسي والاجتماعي والصحة النفسية للناجين.
- استراتيجيات حماية البنية التحتية الحيوية والخدمات والمرافق الأساسية.
- أساليب إدارة أوضاع ما بعد الكارثة، وتقييم سياسات الإغاثة والإيواء والتعافي الاقتصادي للمناطق المنكوبة في البلدان العربية.
- أنظمة الرقابة والمحاسبة في قطاع إدارة الكوارث والطوارئ على مستوى المحليات والبرلمانات وأجهزة الرقابة المستقلة.
- قضايا الحوكمة المتصلة بالبنى والآليات المؤسسية لإدارة عمليات الطوارئ، وأساليب التنسيق وتحديد المسؤوليات، وطرق الرقابة والمحاسبة والمشاركة.
- حوكمة السياسات العامة ذات الصلة بسياسات التوزيع، وتقديم الخدمات، والبناء، والطرق، والإسكان، والتخطيط الحضري.
- تقييم السياسات العربية في مجال مواجهة المخاطر والكوارث البيئية.
- الدروس المستفادة من الكوارث الأخيرة في البلدان العربية وغيرها من الدول ومجالات التطوير والتحسين.
- تطوير المناهج التعليمية والدرجات العلمية ذات الصلة في المؤسسات التعليمية العربية، وتعزيز أجندة البحث العلمي في مجال إدارة مخاطر الكوارث في البلدان العربية.

- تقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين الجهات المختلفة في مواجهة الكوارث والطوارئ ودور الشركات في الاستجابة للكوارث والتعافي منها.
- التعاون والتنسيق بين الوكالات المحلية والوطنية أثناء الكوارث والطوارئ.
- التعاون الدولي وجهود المنظمات الدولية في إدارة مخاطر الكوارث والطوارئ، والمساعدات الإنسانية والاستجابة الإنسانية وإيصال المساعدات.
- إدارة أماكن إيواء اللاجئين والنازحين من جراء الكوارث والأزمات، والقضايا العابرة للثقافات والحدود كتحديات اللغة والتواصل في بيئات متعددة الثقافات.
- التجارب الإقليمية والدولية في إدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث والأزمات.

قواعد المشاركة والأجل الزمنية

- يجري استلام المقترح البحثي (250-500 كلمة)، في موعد أقصاه **31 تشرين الأول / أكتوبر 2023**. ويستعرض المقترح مخطّط الورقة الأساسي، ويشمل عنوان البحث وإشكاليته الأساسية، وأهميته، ومنهجيته المتّبعة، وهيكلته المقترحة.
- يجري استلام المسودات الأولى للأوراق التي قُبلت مقترحاتها البحثية في موعد أقصاه **31 كانون الثاني / يناير 2024**. على أن تلتزم بالقواعد الشكلية والموضوعية المتبعة في الدورية، والتي يمكن الاطلاع عليها في هذا الرابط
- تُعقد ورشة عمل حضورياً في **18 - 19 شباط / فبراير 2024**.
- تُرسل الورقة المعدّلة (7000-10000 كلمة) أو ورقة السياسات أو أوراق التقييم المعدلة (4000-6000 كلمة) في ضوء نقاشات الورشة في موعد أقصاه **30 نيسان / أبريل 2024**.
- تستغرق عملية التحكيم العلمي ثلاثة أشهر.
- تستقبل الدورية أيضاً مراجعات نقدية للكاتب والتقارير الدولية ذات الصلة (1500-3000 كلمة).
- **ضوابط إرسال المقترحات:**

- يُرسل المقترح مع السيرة الذاتية المفصلة – في ملفين منفصلين (ورد - word) - عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:

hikama@dohainstitute.org

- يحتوي نص الرسالة على المعلومات التالية: اسم الباحث بالكامل، وعنوان المقترح.
- تكتب العبارة التالية في موضوع (subject) الرسالة الإلكترونية: مقترح بحثي لملف إدارة مخاطر الكوارث.